

Distr.: General
26 July 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ

الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات بشأن أشكال الرق المعاصرة

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٦، لمحة عامة عن عمل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات بشأن أشكال الرق المعاصرة، ولا سيما التوصيات المتعلقة بتقديم المنح إلى المنظمات المستفيدة التي اعتمدها مجلس أمناء الصندوق في دورته الثالثة والعشرين، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن توصيات أخرى اعتمدها المجلس وعن أنشطة تتعلق بالصندوق.



أولا - مقدمة

ألف - تقديم التقرير

١ - أُعد هذا التقرير وفقا للترتيبات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ١٢٢/٤٦، الذي أنشأت بموجبه صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات بشأن أشكال الرق المعاصرة. وهو يعرض التوصيات التي اعتمدها مجلس أمناء الصندوق في دورته الثالثة والعشرين المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. واعتمدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذه التوصيات باسم الأمين العام في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

باء - ولاية الصندوق

٢ - تمشيا مع القرار ١٢٢/٤٦، أنشئ الصندوق بهدف تقديم العون الإنساني والقانوني والمالي إلى الأفراد الذين تعرضت حقوق الإنسان الخاصة بهم لانتهاكات جسيمة نتيجة لأشكال الرق المعاصرة. ويتلقى الصندوق تبرعات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والكيانات الخاصة أو العامة ومن الأفراد.

جيم - إدارة الصندوق ومجلس الأمناء

٣ - يضطلع الأمين العام بإدارة الصندوق عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بمشورة يقدمها مجلس الأمناء ووفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

٤ - ويتكون مجلس الأمناء من خمسة أعضاء لديهم الخبرة المناسبة في مجال حقوق الإنسان، وخاصة في المسائل المتعلقة بأشكال الرق المعاصرة. وهم يعملون بصفتهم الشخصية، ويعينهم الأمين العام مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي العادل. ويتألف المجلس حاليا من دانوود مزيكنغه تشيروا (ملاوي)، ورينو راجبهانداري (نيبال)، ونيفينا فوشكوفيتش شاهوفيتش (صربيا)، وليوناردو ساكاموتو (البرازيل)، وجورجينا فاز كابرال (فرنسا)، التي عُيِّنت رئيسةً للمجلس في دورته الثالثة والعشرين. ولم تتمكن السيدة راجبهانداري من حضور هذه الدورة.

ثانيا - إدارة المنح

ألف - معايير المقبولة

٥ - وفقا لولاية الصندوق، على النحو المبين في القرار ١٢٢/٤٦، فإن الجهات المستفيدة من المساعدة التي يقدمها الصندوق تشمل الأفراد الذين يتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان نتيجة لأشكال الرق المعاصرة. وترد المعايير المتبعة لقبول المشاريع في المبادئ التوجيهية للصندوق. وينبغي أن تهدف مقترحات المشاريع لتقديم خدمات المساعدة إلى المستفيدين الذين يقعون ضحية لأشكال الرق المعاصرة وأفراد أسرهم عند الاقتضاء. ووفقا لما جاء في المبادئ التوجيهية للصندوق فإن أشكال الرق المعاصرة التي تؤهل للحصول على منح المشاريع تشمل الرق التقليدي والقنانة (عبودية الأرض) والاستعباد والسخرة وعبودية الدين وأسوأ أشكال عمل الأطفال والزواج القسري والمبكر وبيع الزوجات والأرامل

الموروثات والاتجار بالأشخاص وبالأعضاء البشرية والاستعباد الجنسي وبيع الأطفال واستغلالهم جنسيا لأغراض تجارية واستخدامهم في النزاعات المسلحة.

٦ - وتُعطى الأولوية في تخصيص المنح للمشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني الهادفة إلى تقديم خدمات التأهيل وجبر الضرر لضحايا أشكال الرق المعاصرة وتمكينهم وإدماجهم عن طريق تقديم المساعدة المباشرة. وقد يشمل ذلك المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية والإنسانية والتعليمية والتدريب المهني أو التدريب على المهارات أو غير ذلك من ضروب المساعدة التي تعين الضحايا على توفير أسباب الرزق بشكل مستقل. وترد معلومات مفصلة عن أنواع المساعدة المقدمة إلى الضحايا من خلال المشاريع التي يمولها الصندوق، فضلا عن تأثيرها على حياة المستفيدين، على الموقع الشبكي لمفوضية حقوق الإنسان^(١).

٧ - وكان الصندوق قد تلقى ٤٦ طلبا بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٨، وهو الموعد النهائي لتقديم طلبات الحصول على منح المشاريع لعام ٢٠١٩. وبعد قيام أمانة الصندوق بالفرز المسبق للطلبات، أُعلن قبول ٣٧ منها بقيمة تبلغ ٨٤٦ ٠٠٠ دولار في شكل طلبات الحصول على المساعدة المباشرة للضحايا، وقام المجلس بدراستها في دورته الثالثة والعشرين. وأعطيت الأولوية لطلبات المشاريع التي تقدم المساعدة إلى ضحايا الاسترقاق والممارسات الشبيهة بالرق، بما في ذلك الزواج القسري والمبكر؛ والمشاريع التي تقدم المساعدة إلى النساء والأطفال؛ والمشاريع التي تُنفَّذ في سيناريوهات النزاعات والأزمات الإنسانية.

٨ - وكان الموعد النهائي لتقديم طلبات الحصول على منح المشاريع لعام ٢٠٢٠ هو ١ آذار/مارس ٢٠١٩. وعند اختتام النداء، تلقى الصندوق ٩٣ طلبا، أي أكثر من ضعف عدد الطلبات التي وردت في السنة السابقة. وبعد قيام أمانة الصندوق بالفرز المسبق للطلبات، أُعلن قبول ٧٠ منها بقيمة تبلغ ٢,١٣ مليون دولار في شكل طلبات الحصول على المساعدة للضحايا، وسيقوم المجلس بدراستها في دورته الرابعة والعشرين، المقرر عقدها في جنيف في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وفي عام ٢٠٢٠، سيستمر إعطاء الأولوية لطلبات المشاريع التي تقدم المساعدة المتخصصة إلى النساء والأطفال والمشاريع التي تُنفَّذ في سيناريوهات النزاعات والأزمات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، ستعطى الأولوية للمشاريع المقترحة لمساعدة ضحايا أشكال الرق المعاصرة في سياق سلاسل التوريد وسلاسل القيمة.

باء - الرصد والتقييم من جانب أمانة الصندوق

٩ - عُرض على المجلس في دورته الثالثة والعشرين ٣٧ طلبا مقبولا للحصول على منح المشاريع التي ستمنح للأنشطة المقرر تنفيذها في عام ٢٠١٩. ومن أصل هذه الطلبات، جرى تقييم ٣٥ طلبا عن طريق زيارات موقعية قام بها موظفو أمانة الصندوق، والمكاتب الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان، وعناصر حقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام وأعضاء مجلس الأمناء في السنوات السابقة، بما يشمل ١٧ زيارة أجريت في عام ٢٠١٨. وتعد زيارات التقييم الفني في الموقع للمنظمات المقدمة للطلب جانبا حاسما للصندوق. وتتيح الزيارات فرصة للتحقق مباشرة من مقدمي الطلبات الجدد، ورصد الأنشطة التي يدعمها الصندوق على مدى عدد من السنوات، وتقديم تعليقات إلى الجهات المتلقية للمنح.

(١) انظر الموقع: www.ohchr.org/slaveryfund.

ثالثا - الوضع المالي للصندوق

١٠ - على الرغم من الجهود التي يضطلع بها المجلس وأمانة الصندوق في مجال جمع الأموال والتوعية، لا يزال نقص التمويل يعد مشكلة. ومنذ عام ٢٠٠٢، تلقى الصندوق ما مجموعه ٩,٢ ملايين دولار كتبرعات من الدول الأعضاء، وهو ما يمثل متوسط دخل سنوي قدره ٥٤٥ ٠٠٠ دولار. ولوحظت ذروة التبرعات في عام ٢٠٠٩، حيث بلغت الإيرادات ٨٨٦ ٠٠٠ دولار. بيد أنه بغية اضطلاع الصندوق بولايته على نحو مجد وتلبية احتياجات الضحايا على نحو ملائم، فإنه يحتاج إلى ما لا يقل عن مليوني دولار من التبرعات سنويا. وغطت التبرعات التي وردت في عام ٢٠١٨ من أجل عام ٢٠١٩ نسبة ٣٠ في المائة فقط من ذلك الهدف. ويهدف الصندوق، في عام ٢٠٢٠، إلى بلوغ هدف رمزي قدره مليون دولار، متشجعا بردود الفعل الإيجابية التي حظيت بها عملياته من جانب عدد متزايد من ممثلي الدول.

١١ - ويبين الجدول أدناه التبرعات والتعهدات المالية الواردة في عام ٢٠١٨.

التبرعات والتعهدات الواردة في عام ٢٠١٨

(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	المبلغ	تاريخ الاستلام
أستراليا	١٤٩ ٠١٣	٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٩ ^(١)
ألمانيا	٢٣٨ ٦٦٢	٢٤ أيلول/سبتمبر و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
الهند	٢٥ ٠٠٠	١٢ آذار/مارس ٢٠١٨
لكسمبرغ	١٧ ٠٤٥	٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨
جمهورية كوريا	٤٠ ٠٠٠	١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
المملكة العربية السعودية	٧٠ ٠٠٠	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨
إسبانيا	٣٩ ٧٧٢	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
تركيا	١٠ ٠٠٠	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٣٠ ٣٣١	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩ ^(١)
الكرسي الرسولي	٢ ٥٠٠	٢ شباط/فبراير ٢٠١٨
المجموع	٧٢٢ ٣٢٥	

(أ) قيمة التبرع المعلن لعام ٢٠١٨ والمدفوع في قسطين في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

رابعا - الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الأمناء

١٢ - عُقدت الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الأمناء في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. واستنادا إلى التقرير المواضيعي الأخير للمقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، بشأن وطأة الرق والاسترقاق على المهاجرات المهمشات (A/HRC/39/52)، عقد الصندوق حلقة نقاش للخبراء بشأن الاسترقاق المنزلي (انظر الفقرات من ٢٠ إلى ٢٢) في ٣٠ تشرين

الثاني/نوفمبر. وكان ذلك أيضا مناسبة للاحتفال باليوم الدولي لإلغاء الرق. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المجلس جلسة عمل مع ممثلي الجهات الأربع المتلقية لمنح الصندوق لمناقشة التحديات وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق باتباع نهج يركز على الضحايا إزاء إعادة تأهيل العاملين في الخدمة المنزلية الذين يتعرضون للاسترقاق، مع مراعاة منظورات مختلف المناطق. وعلاوة على ذلك، اجتمع المجلس مع أحد ممثلي المجلس الوطني الغواتيمالي للمشردين، وهو من الجهات المتلقية لمنح الصندوق، لمناقشة الدروس المستفادة والتحديات التي تواجهها المنظمة.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لبيان المهمة الذي اعتمد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (A/71/272، الفقرة ٢٧)، واصل المجلس التنسيق على نحو أوثق مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال أشكال الرق المعاصرة. وفي ضوء الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أجرى المجلس تبادلا مثمرا للآراء مع موظفي المفوضية الذين يدعمون المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنيين بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه، بشأن بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وغيرها من المواد التي تنطوي على اعتداء جنسي على الأطفال، والاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وعقد المجلس أيضا اجتماعا بالتداول بالفيديو مع المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

١٤ - وأدلى عضو في المجلس، ليوناردو ساكاموتو، بكلمة في الجلسة العامة الافتتاحية للمنتدى السابع المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي عُقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وضمت أكثر من ٢٠٠٠ مشارك من الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني. وعقد أعضاء المجلس أيضا اجتماع عمل مع أعضاء الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. وعقدوا اجتماعات ثنائية مع ممثلي شركات مختارة ممن حضروا المنتدى، مما قد يمهد الطريق للتعاون في المستقبل. ويرى أعضاء المجلس أن التعاون الوثيق بين الجهات المعنية المكلفة بولايات والآليات ذات الصلة سيضمن استجابة أكثر فعالية لضحايا أشكال الرق المعاصرة.

ألف - التوصيات بشأن تقديم المنح

١٥ - بعد عملية التقييم فيما بين الدورتين التي أجزتها أمانة الصندوق لمقترحات المشاريع المقبولة، عُرض على المجلس في دورته الثالثة والعشرين ٣٧ طلبا للحصول على منح للمشاريع تبلغ قيمتها ٨٤٦ ٠٠٠ دولار لمساعدة ضحايا أشكال الرق المعاصرة في جميع أنحاء العالم. ومنح المجلس الأولوية لاستعراض المقترحات التي أوصت أمانة الصندوق بقوة بتمويلها. ومن خلال استعراض تنافسي يستند إلى معايير جغرافية وموضوعية في آن واحد، أوصى المجلس بالموافقة على ٢٩ طلباً بقيمة مجموعها ٥٩٥ ٩٥٠ دولارا. ووافق المفوض السامي على هذه التوصيات بالنيابة عن الأمين العام في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ولم يتسنى تمويل ثمانية مقترحات إضافية من بين مقترحات المشاريع الموصى بها بشدة - وتبلغ قيمتها في المجموع ٢٠٠ ٠٠٠ دولار - وذلك بسبب نقص التمويل المتاح.

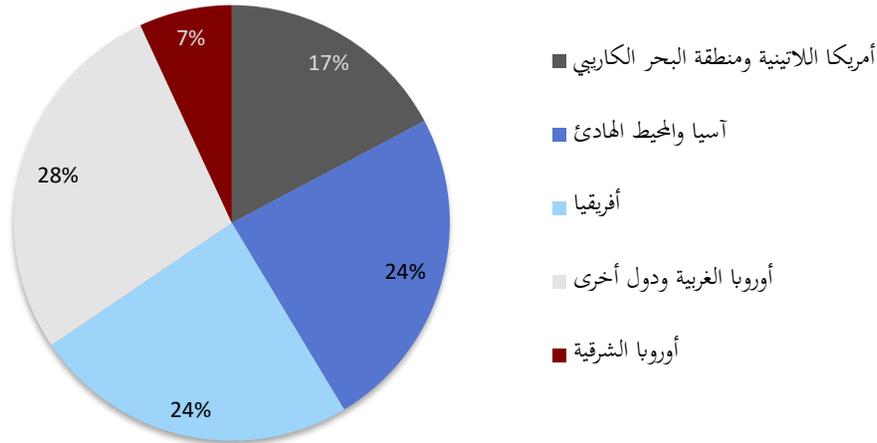
١٦ - وفي عام ٢٠١٩، سيساعد الصندوق، من خلال المنح الـ ٢٩، المنظمات غير الحكومية في ٢٥ بلدا، على النحو التالي: ٧ مشاريع في آسيا؛ و ٧ مشاريع في أفريقيا؛ ومشروعان في أوروبا الشرقية؛ و ٥ مشاريع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و ٨ مشاريع في بلدان مجموعة دول أوروبا الغربية

ودول أخرى. ويتوقع أن يحصل أزيد من ٨ ٥٠٠ من الضحايا على خدمات الجبر والتأهيل بعد تعرضهم لأشكال الرق المعاصرة، مثل أسوأ أشكال عمل الأطفال، والاسترقاق المنزلي، والسخرة والعمل القسري، والاستغلال الجنسي، والزواج القسري والمبكر. فعلى سبيل المثال، سيقوم الصندوق شراكة مع رابطة "Restavek Freedom" (الحرية للأطفال المستعبدين) من أجل تنفيذ مشروع في هايتي لتوفير الدعم الاجتماعي إلى ٢٥٠ طفلاً من بين ضحايا أسوأ أشكال عمل الأطفال والاسترقاق المنزلي في ظل نظام عبودية الأطفال. وفي توغو، سيقدم مركز كيكيلي لجماعة الأخوات الكرمليات التابعة لجمعية فيدرنا الخيرية المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المأوى وخدمات الوساطة الأسرية ولم شمل الأسر والمساعدة الطبية والنفسية، إلى ٨٣ طفلاً كانوا ضحايا أسوأ أشكال عمل الأطفال، والاتجار لأغراض السخرة، والاسترقاق، والزواج القسري والمبكر. وستقوم منظمة ألبانية تدعى "مختلفون ومتساوون" (Different & Equal) بتقديم الدعم النفسي والطبي والقانوني إلى ٨٨ من ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل القسري. وفي كولومبيا، ستقوم إحدى المنظمات التي تعنى بالضحايا، وهي المؤسسة المعنية بالشؤون الإنسانية (Corporación Humanas)، بتوفير الدعم النفسي والتعليم والتدريب المهني من أجل مواصلة الأنشطة المدرة للدخل في إنتاج المنسوجات والتصاميم والعلاج بالرقص لـ ١٨ من ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي في سياق النزاع المسلح.

١٧- وبين الشكلاان الأول والثاني التوزيع بحسب المنطقة ونوع الرق المعاصر، لـ ٢٩ منحة ووفق عليها في عام ٢٠١٩. الشكل الأول

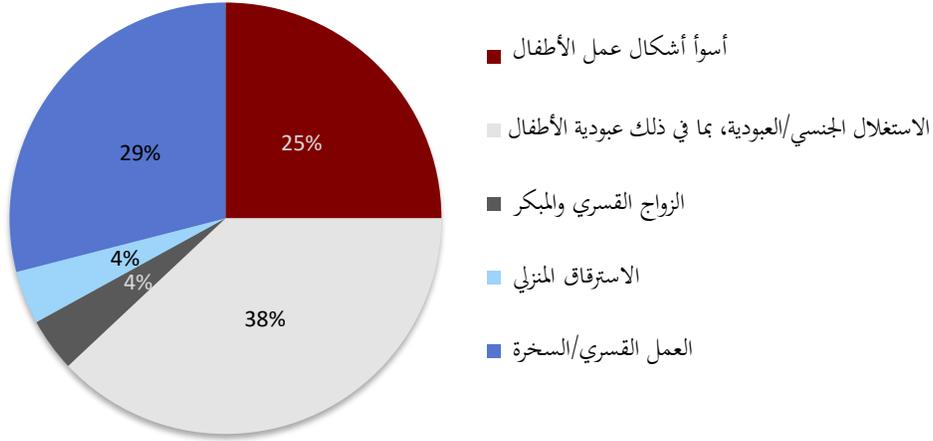
الشكل الأول

المنح المقدمة في عام ٢٠١٩، بحسب المنطقة



الشكل الثاني

المنح المقدمة في عام ٢٠١٩، بحسب نوع الرق المعاصر



باء - التوصيات المتعلقة بالسياسات

١٨ - في الدورة الثالثة والعشرين، ركز المجلس مناقشته على كيفية إبراز صورة الصندوق، ولا سيما لأغراض جمع الأموال. ولاحظ الأعضاء أيضاً مع القلق تزايد عدد التهديدات والأعمال الانتقامية التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان ممن يساعدون ضحايا أشكال الرق المعاصرة. وفي هذا الصدد، أوصى المجلس بإيلاء الاهتمام لمسألة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من بين نشطاء مكافحة الرق من خلال مناشدة موظفي الإدارة العليا بالأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان المعنية من أجل زيادة أنشطة الدعوة. وأوصى المجلس أيضاً بمواصلة تنظيم مناسبة عامة سنوياً إحياءاً لذكرى إلغاء الرق، كوسيلة لتبادل المعارف وأفضل الممارسات في مجال التأهيل وجبر الضرر لضحايا الرق.

١٩ - وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالدعوة إلى تقديم مقترحات المشاريع في عام ٢٠٢٠، أوصى المجلس بمواصلة إعطاء الأولوية لمقترحات المشاريع التي تقدم المساعدة المتخصصة للنساء والأطفال والمشاريع التي تنفذ في سيناريوهات النزاعات والأزمات الإنسانية، وإضافة إلى ذلك، إعطاء الأولوية لمقترحات المشاريع التي تقدم المساعدة إلى ضحايا الرق في سياق سلاسل التوريد وسلاسل القيمة. ووافق المفوض السامي على جميع التوصيات بالنيابة عن الأمين العام في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

جيم - اليوم الدولي لإلغاء الرق وفريق خبراء المعني بتأهيل ضحايا الرق

٢٠ - بمناسبة اليوم الدولي لإلغاء الرق، الذي نظّم في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقد الصندوق حلقة نقاش للخبراء بعنوان "خلف الأبواب المغلقة: كيفية التعرف على ضحايا الاسترقاق المنزلي ومساعدتهم"، بمشاركة سالي مانسفيلد، السفيرة والممثلة الدائمة لأستراليا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛ وروزميرثا م. إينوسان، إحدى ضحايا الاسترقاق المنزلي والمستفيدين من رابطة "Restavek Freedom" (هايتي)؛ وروزلين فيليبس، مديرة البرنامج الريفي والتنمية برابطة "Restavek Freedom" (هايتي)؛ وميتال روسو (عن طريق التداول بالفيديو)، مديرة خط الاتصال المباشر للعمال (Kav LaOved) (إسرائيل)؛ وجورج ليونارد سابي، منسق تحالف العمال المنزليين في تنزانيا (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ وبينديكت لافو لوجوندر، مؤسس رابطة "Ruelle" (فرنسا). وجميع

المنظمات ومراكز التأهيل المذكورة أعلاه هي من الجهات المستفيدة من منح الصندوق حالياً. وحضر هذه المناسبة ممثلون للدول الأعضاء، بما فيها أذربيجان وأستراليا وألمانيا وأيرلندا وآيسلندا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وجمهورية كوريا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا وهاتي، فضلا عن الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة وعامة الجمهور. وقدمت أستراليا وألمانيا وجمهورية كوريا مساهمات مالية لإتاحة تنظيم هذه المناسبة.

٢١ - وأكد المشاركون في حلقة النقاش أن الاسترقاق المنزلي تترتب عليه آثار خطيرة في الأجلين القصير والطويل بالنسبة للأفراد المعنيين وأفراد أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وسلطوا الضوء أيضا على أن الضحايا عادة ما يكونون عرضة لانتهاكات متعددة ومختلف أشكال الإيذاء، بما في ذلك العزلة المادية والاجتماعية؛ وتقييد حرية التنقل؛ والعنف النفسي والبدني والجنسي؛ والتخويف والتهديد؛ واحتفاظ صاحب العمل بوثائق الهوية؛ وحجز الأجرة؛ وسوء ظروف العمل والعيش والعمل عدداً مفرطاً من الساعات الإضافية. ولاحظ الأخصائيون والناجون والخبراء أيضا أنه قد تم إحراز تقدم في مجال تحديد هوية الضحايا ورعايتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم، إلا أن ملايين الضحايا لا يزالون عالقين في ظروف شبيهة بالرق، في ظل تزايد عدد المهاجرين الذين يزعج بهم في وهددة الاسترقاق المنزلي.

٢٢ - وقدمت الجهات المتلقية لمنح الصندوق سرداً مباشراً ومؤثراً للعمل المضطلع به لدعم الضحايا بمساعدة الصندوق، ولا سيما الإنجازات التي تحققت لمساعدة ضحايا الرق من خلال برامج إعادة التأهيل، من قبيل التمكين القانوني والنفسي والاجتماعي والاقتصادي. وتلت العروض التي قدمها المشاركون في حلقة النقاش مناقشة عامة.

خامسا - كيفية التبرع للصندوق

٢٣ - تُدعى الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من كيانات القطاع الخاص أو العام إلى التبرع للصندوق. وينبغي للجهات المانحة أن تبيّن في أمر الدفع أنه موجه إلى "حساب صندوق الرق SH". وللحصول على مزيد من المعلومات عن طريقة التبرع وتفاصيل إضافية عن الصندوق، يُرجى من الجهات المانحة الاتصال بأمانة الصندوق على العنوان التالي:

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

United Nations

CH 1211 Geneva 10

Switzerland

البريد الإلكتروني: slaveryfund@ohchr.org

الهاتف: ٤١ ٢٢ ٩١٧ ٩٣٧٦

الفاكس: ٤١ ٢٢ ٩١٧ ٩٠١٧

الموقع الإلكتروني: www.ohchr.org/slaveryfund

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

- ٢٤ - عزز مجلس الأمناء، بالاشتراك مع الأمانة، مبادرات التوعية من أجل إبراز صورة الصندوق وتعزيز التنسيق مع سائر الجهات الفاعلة المعنية بالقضاء على جميع أشكال الرق، بما في ذلك المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.
- ٢٥ - وأبرزت مناقشات فريق الخبراء بشأن الاسترقاق المنزلي استمرار انتشار أشكال الرق المعاصرة في جميع أنحاء العالم، على الرغم من حظرها عالمياً، بما في ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أن المشاركين في حلقة النقاش حثوا الدول والجهات صاحبة المصلحة على التحقيق في الانتهاكات وإعادة تأهيل جميع ضحايا أشكال الرق المعاصرة.
- ٢٦ - وتُحثُّ الدول الأعضاء وسائر الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما القطاع الخاص، على الإسهام في الصندوق كدليل ملموس على التزامها بالقضاء على الرق والوفاء بالغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة^(٢). وسيحتاج الصندوق إلى مليوني دولار سنوياً لكي يتسنى له الاستجابة بشكل ملائم لطلبات المساعدة التي يتلقاها من خلال طلبات المشاريع.

(٢) اتخذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥.